والكافيه وشرحها وقرأها يحيى ابن اسحق اشتروا الضلالة بالفتح قول الناظم في
لجواز الضم في الاخرين يمتنع قولها بخلاف رد القوم على الاكثرين في التسهيل ان الفتح في
هذا الكسر ويجوز فتحه نقله ولم يحك فيه الضم وعبارته ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح
فقال ابو حيان في شرحها بعد الضم فذكر سيبويه انه ليس من كلامهم والقياس لا يبعده كما نه
كما في فقه في عدم مراجعه الاصل وهو قليل حكاه ابن جني قول الناظم فيه والضم في مجروده هذا مذ
البصريين وراى الكوفيون جواز كسره وفتحه ايضا نقله عنهم صاحب الافصاح وبه جزم
لعله في فصيحه وابن مالك في التسهيل وقال ابو حيان انه ظاهر قول سيبويه موافقه ما ذكره
لعله قول الكافيه والتزهه والعباره لها ومن الناس ارجع منا لكسر عكس من اصل
امور الاول قال ابو حيان لا يختص ذلك بثلاثه التعريف بل الزايده واللام الذي
ومحو للثاني ذكر في التسهيل ان الكسر مع اللام اصل من الفتح مع غير اللام فلسنا
في العلم على حد سواء الثالث ذكر فيه ايضا ان نون من قد يحرف مع اللام قال ابو حيان
شرط وهو ان يكون اللام ظاهره غير مدغمه فيما بعدها وذكر في شرح الكافيه ان ذلك لغير في الشعر
واورد منه ابو حيان عده شواهد ثم قال وهذا يدل على جواز حذف نون من لا بقاء
بالالف واللام حوزا حسنا وحذف با فاقليلا كما قال ابن مالك ولا مخصوصا بضروره
كما ذكر ابن عصفور وغيره من النحويين قال ولو تتبعنا وا وان العرب لاجتمع من ذلك
شي كثير فكيف يجعل هذا قليلا وضروره بل هو كثير ويجوز في سعه الكلام وطال ما بنى النحويين
الاحكام على ابيات وبيتين فكيف لا يبنى جواز حذف نون من عدنا التقاها بلام التعريف
الظاهر وقد جاء منه ما لا يحصى كثيره انتهى **باب الابتدا** كوا ترجم في الكافيه
ووضعه بين باب التقاء الساكنين وباب الوقف وهو احسن من صنيع الالفيه حيث ذكره
في اخره بحث الزياده وترجم عليه فصل في زياده همز الوصل وكذا صنع في الكافيه الكبرى
وزاد في الترجمه وغيرها من همزة القطع ولم اخالف توسطه الالفيه في هذه المسك الا في هذا
الباب لمناسبته لباب الوقف **قول الالفيه** والعباره لها والكافيه وهو لغو لما من
احتوى على اكثر من اربعه يلزم منه ان تكون الهمزه في اهراق اهراقه واستطاع استطاعه
همزه وصل وليس كذلك قال السيد ويمكن ان يجاب بان المراد اربعه حروف وحينئذ لا يرد
لان اصلها اراق واطاع قول الكافيه وفي صنع امرا الثلاثي اورد عليه السيد وغيره انه

خاص بما يمكن تاتي مضارعه واما ما تحرك مضارعه فالقاول الامر فيه متحرك بحوقف و
قل وبع وردوكان سهوا ان يقيده بذلك وهذا يرد على قول الالفيه وكذا من الثلاثي
كاحسن وامض وانفذ وقد لا يرد لان المثال قول الالفيه وخصصه ومن عاد به
اعطا الحكم بالمثال وقد صرح بالتقييد في الكافيه الكبرى فقال كذاك امن من ثلاثي اذا
خالف قم وبع ردد هذا **قول الالفيه** هز الك كذا فيه اما ان الاول كيف يجتمع هذا مع ما صححه
في كتبه في باب المعرف بادات التعريف من ان محلها حرف تعريف وان همزتها همزة قطع
للهمزة وصل الثاني زاد في الثاني فيه التعويض لام التي هي بدل من الف اله على ما قال في لام
التعريف وميم **ولا الالفيه** وبدل همزا في الاستفهام او يسهل على ما هو انهما على احد سواء
وليس كذلك بل الاول هو الافصح وقد صرح به في الشافيه وقال ابن مالك في شرح الكافيه
ابدالها الفا هي اللغه الموجود لها في التلاوه المرضيه قول الشافيه الا فيما بعد ساكنه صحه
اصليه فانها تضم قال في شرح الكافيه قال في الصحه اللازمه من اللفظ كالمتصل بها
بياء المونث نحو اعدى جاد في الهمزه الموجاني فاجود لها قولها وكذلك لام الامر اذا سكن ما قبلها
عارض يفهم ان الاصل فيها الكسر وهو الذي شبه عليه ابو حيان في شرح التسهيل وجزم ابن مالك
في شرح الكافيه بان الاصل فيها السكون وان سكونها بعد الواو الفا رجوع الى الاصل لتعين
دوام تقويته وقد بسطت الكلام على ذلك في حاشيتي المغني قولها ولم يفضوا ويجوز ان يسهل
هو قليل ان جعل قليل خبرا عن الامرين وعليه شرح السيد وغيره فهو معترض فان ابا حيان
انكر على ابن الدين ابن مالك وغيره ممن قال ذلك وقال انه قوي به فيما لا يوصف بقليل ولا ضعيف
قلت والاولى عندي في عباره الكافيه ان يجعل قوله يفضوا عطف على مدخول كسبه وشبهه
اهووا هي ويم ليفضوا ويم الكلام هنا ويجعل قوله ويجوز ان يمل هو مبتدا خبره عليل وبذلك
يندفع الاعتراض ولا اسلك ان المصنف قصد ذلك لامرين احدهما انه معدود من جمله
الفرا ولا يقول ذلك امام قراءه الثاني انه زاد فيه لفظه محو للاشعار بالاستيناف والقطع
عما قبله ولو اراد عطفه كما لدى قبله لقال واي يميل هو لما سبق ما تقدم او كان يريد نحو قبل ثم
قولي وحوم ليفضوا للاشعار بانه اول الاستيناف فلا جاجه لهذه العباره على ان ويم
ليفضوا معطوف ويجوز ان يمل مستانف ومتى تحمل احد ان الالفاظ كلها متعاطفه كانت
وهنا فاحش لانها تكون حشو داخله في حرسه فيكون قوله غير منتظم مع شي قبله ثم رايت